أنواع الفساد

الفساد ظاهرة اجتماعية و سياسية و اقتصادية، يكاد لا يخلو منها أي مجتمع و إن اختلفت خطورتها من مجتمع لأخر، و للفساد عدة أنواع وتصنيفات تختلف باختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف، سوف نقتصر على بعضها نظرا لتعددها:

أولا: مؤشرات الفساد:

هناك العديد من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

- انتشار ظاهرة الغنى المفاجئ للأشخاص داخل المجتمعات المختلفة خاصة منهم المعروفين سابقا و ذوي الإمكانيات البسيطة أو حتى الضعيفة أحيانا.
- تفشي ظاهرة الرشوة المالية و تعدد طرقها حتى أصبحت من أساسيات المعاملات المالية و المعاملات الإدارية و غيرها من معاملات اجتماعية أخرى ...
- شيوع الواسطة بين أطراف المجتمع في مجال التوظيف بدلا من الاهتمام بالخبرة و المعرفة و الكفاءة و المهارة و الأولوية في حق التوظيف.
- غياب تكافؤ الفرص في ميادين العمل حيث تجد المرؤوس مدرك للأمور أكثر من الرئيس و هو تحت قبضته في كل الأحوال إن صح القول...
- غياب الرقابة على الممتلكات العامة حتى أصبحت لدى البعض ملكيات خاصة يتمتعون بها كما يشاؤون و يتحكمون في توزيع بعض الموارد الإدارية بحجة التقشف الاقتصادي الذي يغطي انتهاكات فردية لوسائل العمل و تسيير شؤون المؤسسات المختلفة فقد نجد ما يجب تواجده بالإدارات العمومية غائبا عنها و حاضرا في بيوت و منازل مسئولوها....و غير ذلك من المظاهر الأخرى التي تعكس مؤشرات غريبة أحيانا.
- الخروج عن القواعد العامة للبلاد
- بيع ممتلكات الدولة لتحقيق مكاسب خاصة
- ممارسة البيروقراطية و التعسفات و التعقيدات الحكومية التي تدفع بهروب رؤوس الأموال خارج البلاد و تقوية الاستثمارات الأجنبية بدلا من دفع عجلة التنمية محليا.
- غلاء الأسعار و جشع التجار و احتكار المواد الأولية و الأساسية للعيش و انتشار مظاهر الحرمان والحاجة في فئات المجتمع .

ثانيا: تصنيف الفساد

1- الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه(المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه):

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي يتم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، و يقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

- **الفساد المالي :** و يتمثل في جمل الانحرافات المالية، و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية . و تتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل، غسل الأموال و التهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية...الخ.
- **الفساد الإداري :** و يقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية، و كذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.
- **الفساد الأخلاقي :** هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته و رغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، و ينتج عن ذلك انتشار الرذيلة و الفاحشة، و السلوكيات المخالفة للآداب.
- **الفساد السياسي:** للفساد السياسي عدة تعريفات منها :تعريف الموسوعة الحرة و التي تعرفه كما يلي "هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة ". كما عرفته هيئة لأمم المتحدة بأنه" :استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة "أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين.
- **الفساد الثقافي** : و يقصد به خروج أي مجاعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، و هو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي و التعبيري و الإبداعي.
- **الفساد الاجتماعي** : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة و المدرسة والجامعات و مؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، و عدم احترام الرؤساء و عدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.
- **الفساد القضائي** : و هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، و من ابرز صوره : المحسوبية و الواسطة، و قبول الهدايا و الرشاوى، و شهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات و الشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.
- **الفساد الاقتصادي:** ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية و قطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، و تحدث هذه

الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط و القواعد الحاكمة و المنظمة للمناخ الاقتصادي.

2- وفق انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد:

هنا يمكن التمييز بين نوعين ، فساد القطاع العام و القطاع الخاص:

- **فساد القطاع العام** : و يعتبر هذا النوع من الفساد اشد عائقا للتنمية على مستوى العامل، وهو استغلال النشاط العام خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية و المصرفية، مثل التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي و الإعفاءات الضريبية لأغراض خاصة، حيث يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد و الرسوم لأنفسهم بدال من تحويلها لخزينة الدولة مثال، بطرق مختلفة كالاختلاس والسرقة والرشوة ...و غيرها.
- **فساد القطاع الخاص** : يتمثل فساد القطاع الخاص في استغلال نفوذه بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسات الحكومية، و يظهر أيضا في شكل هدايا و رشاوى من قبل القطاع الخاص مقابل إعفاءات وإعانات تقدم من طرف القطاع العام، و هو ما يترتب عليه تغير السياسات الحكومية و انحرافها نحو طبقة معينة من الأفراد و هي المؤسسات الخاصة و رجال الأعمال و الأثرياء على حساب طبقة البسطاء و الفقراء، و ينتشر هذا النوع من الفساد عندما تتميز الأسواق بهياكل قانونية غامضة، و تكون سيادة القانون فيها معطلة و حيثما تسمح القوانين بممارسة السلطة عن طريق الاحتكار، و التي لا تخضع للرقابة و السيطرة.

3- الفساد من ناحية الانتشار:

- **الفساد الدولي**: وهو الفساد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة ويساهم فيه أعوان وموظفون عموميون أجانب و ممثلي المنظمات الدولية داخل الإقليم المحلي : كالشركات المتعددة الجنسيات و ممثلي منظمة التجارة الدولية و صندوق النقد الدولي.
- **الفساد المحلي** : وهو ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة وأطرافه موظفون عموميون أو أشخاص طبيعية كانت أو معنوية ممن لا يرتبطون بممارسات ذات طابع دولي.